

## الإنفاق العام أستوعب كل احتياجات الفرد

# الميزانية تستحق اسم (ميزانية المواطن) لتوفيرها العلم والعمل

الرياض - «الجزيرة»

صدرت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2009 معلنة عن أكبر ميزانية بتاريخ المملكة، وقدرت النفقات عند 475 مليار ريال بينما قدرت الإيرادات عند 410 مليار ريال معجز متوقع بحسود 65 مليار ريال سيتم تغطيتها من الاحتياطات في حال تحققها، وبالتالي بنود الإنفاق العام يرى الكاتب الاقتصادي محمد العقفري أن ذلك يظهر بشكل واضح التركيز على الرقي بمستوى معيشة المواطن وتحقيق أعلى مستويات الرفاهية له.

وقال العقفري للجزيرة: إن حجم المشاريع المعتمدة الذي ارتفع بنسبة 36 بالمئة عن عام 2008 ليصل إلى رقم غير مسبق عند 225 مليار ريال سيسهم بفتح فرص عمل كبيرة وإسعة للمواطنين والمواطنات وتحسين الوضع المعيشي العام لاستيعاب الطاقات الشابة وتطوير وتأهيل البنى التحتية، كما سيعم القطاع الخاص خصوصاً قطاع الغاويات سواء شركات أو مؤسسات كبيرة أو صغيرة مما يرفع من مستوى ربحيتها ويحسن من كفاءتها وهذا بدوره سيعزز الطلب المحلي على السلع

والخدمات، وبالتالي يساهم بتحقيق الاقتصاد من الداخل مما يعوض التراجع المتوقع بنمو قطاع البترول وقطاع الصادرات المتمثل بالصناعات البتروكيماوية من خلال تسريع عجلة الاقتصاد من الداخل، مشيراً إلى أن الإنفاق الحكومي لرفع مستويات النمو والتغلب على أي ركود محتمل بسبب ما تعانيه الأوضاع الاقتصادية الدولية من حالة انكماش مريعة ويتعد ذلك شبح الركود الاقتصادي وينبغي أي أثر سلبي للوضع الاقتصادي العالمي على اقتصاد المملكة ويحمي الاقتصاد السعودي من أي آثار محتملة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي ما يخص اعتمادات التعليم والتدريب وما ركزت عليه الميزانية للعام القادم أوضح العقفري أن ذلك دليل الحرص على تأهيل الشباب السعودي ليكون قادراً على النهوض بمكتسبات تحققت والتي يجري العمل على إنشائها من خلال التوسع بالإنفاق على التعليم والتدريب بنسبة كبيرة من حجم الميزانية والذي وصل إلى 25 بالمئة بمعنى أن ربع الإنفاق يتوجه لصالح الشباب وتأهيلهم بشكل متطور، وقال العقفري: إن حكومة خادم الحرمين

الشرفين تعتبر المواطن الثروة الحقيقية وشباب الوطن هم أولى أولويات الملك المفدى لأن بناء الإنسان ينظره هو البناء الحقيقي للوطن وسلاح المستقبل للنهوض بالوطن والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال سلة واسعة من المشاريع بحال التعليم العام والعالي والتدريب المهني وتوفير أفضل التقنيات والمباني والتجهيزات اللازمة ليتم تأهيل أجيال المستقبل على أحدث الطرق والوسائل العلمية المتقدمة، وأضاف: إن أخذ الإنفاق على التعليم جانب الإهتمام بالكوادر التعليمية من خلال اعتماد بناء مسانكن لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لتوفير سبل الراحة لهم وتوفير المناخ الملائم؛ لأنهم لبنة التعليم وركيزته ويلاحظ أن الإنفاق راعي كافة الجوانب المتعلقة بالمسيرة التعليمية سواء بالتجهيزات الأساسية والتنفذة.

وتطرق محمد العقفري إلى قطاع النقل وارتفاع الإنفاق فيه لتطوير الطرق الداخلية وريعت معظم المناطق والمدن الرئيسية بطرق

تفوق 15 بالمائة، مما أوصل المملكة إلى مركز متقدم عالمياً في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية.

#### قطاع الزراعة والمياه:

بالرغم من عدم وجود فروة مائية كبيرة وصعوبة القيام بمشاريع زراعية كبيرة إلا أن الإنفاق على هذه القطاعات يبقى كبيراً

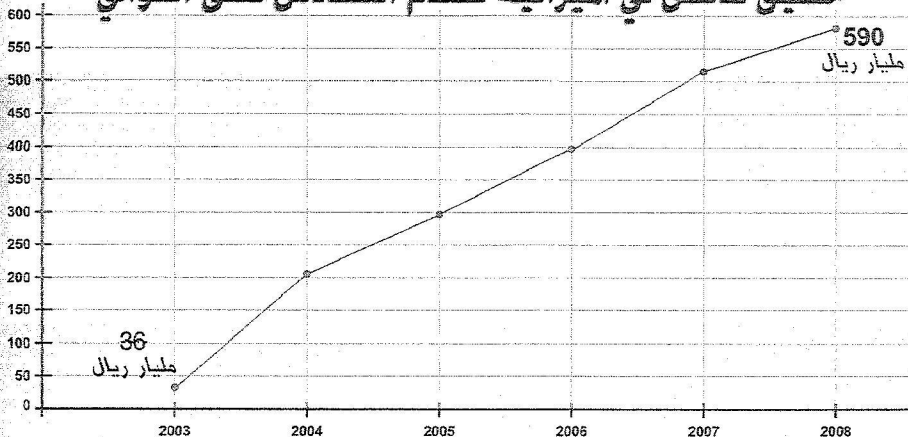
وهو ما ينطبق أيضاً على التركيز على القطاعات الصحية حيث ركزت الميزانية على صحة المواطن والاهتمام بمختلف الجوانب الاجتماعية التي توفر سبل العيش الميسر للمواطنين من خلال بناء عشرات المستشفيات والمراكز الصحية وتطوير الوجود منها بخلاف دعم المراكز الاجتماعية لافتاً إلى ارتفاع الإنفاق للعام القادم بنسبة

حديثة وتحسين واقع المخازن سواء البرية أو الجوية أو البحرية من خلال المشاريع الجديدة وتطوير القائم منها، وقال: إن قطاع النقل عامل أساسي بتوفير الراحة للمواطن وكذلك خدمة الاقتصاد السعودي لأن المنافذ بوابتنا للعالم، وتتعين المملكة بكثرة المنافذ فيها واتساع رقعتها مما يتطلب إمكانيات متقدمة في مجال خدمة النقل.

#### الجدول التالي يعطي مقارنته بين ميزانية العام السابق والعام الحالي وتوزيع الإنفاق ضمنها

التعليم والتدريب	105 مليار ريال	122,100	14 بالمائة
النقل والاتصالات	16,400 مليار ريال	19,200 مليار ريال	14,5 بالمائة
المياه والزراعة	28,500 مليار ريال	35,400 مليار ريال	19,4 بالمائة
الخدمات البلدية	17 مليار ريال	18,900 مليار ريال	12 بالمائة
الصحة والخدمات الاجتماعية	44 مليار ريال	52,300 مليار ريال	15,8 بالمائة
المشاريع المعتمدة	165 مليار ريال	225 مليار ريال	86 بالمائة
الميزانية العامة	410 مليار ريال	475 مليار ريال	15,8 بالمائة

### تحقيق فائض في الميزانية للعام السادس على التوالي



خصوصا المياه من خلال مشاريع التحلية المعتمدة على مياه البحر وشبكات التوزيع الكبيرة لتوفير المياه للمواطنين وللمشاريع الصناعية ويرتفع الإنفاق للعام القادم بنسبة كبيرة جدا قاربت 20 بالمائة ويزيادة قاربت 7 آلاف مليون ريال.

كما زاد التوسع بالإنفاق على الخدمات البلدية لتبجحة اتساع المدن وحاجتها لتحسين الخدمات وتطويرها بنسبة فاقت 12 بالمائة تركزت بمسجلات تنعكس مباشرة على خدمة المواطن وتوفير البيئة الصحية السليمة له من خلال مشاريع معالجة النفايات وغيرها من الخدمات المقدمة بحيث تصل للمواطنين في كل مكان بالمملكة، وقال محمد العنقري: إن ذلك سيساهم برفع كفاءة الشركات العاملة بهذا المجال من خلال رفع الاعتمادات المالية المقدرة للمشاريع المستقبلية، كما أن اعتماد الميزانية على تطوير المناطق الصناعية بالجسبل وينبع وتأهيلها الجذب الاستثمارات بثقة واضحة بمستقبل المملكة الاقتصادية وتوفير الأرضية المناسبة لها.

وأضاف بقوله: (يلاحظ دعم الصناديق الحكومية الصناعية والعقارية والزراعية بمبالغ واعتمادات ضخمة تساهم في تقديم الدعم للأفراد والوحدات الاقتصادية من أجل تدعيم قدرتها على توفير المسبوبة اللازمة للقيام بالمشاريع وعدم توقفها لأي سبب من الأسباب مما يعني حرص الحكومة على خطط التنمية المستدامة بدعم مستمر لمشاريع القطاع الخاص خصوصا في ظل الأزمة العالمية التي كبحت التوسع بالإقراض للمشاريع من قبل المصارف عامة.. كما روعي دعم بنك التسليف بمبلغ 10 مليارات أقر في أواخر العام الحالي لتقديم الإعانة لأصحاب المشاريع الصغير واحتياجات أصحاب الدخل المحدود).

وفي نهاية حديثه ثود العنقري بأن الميزانية المعتمدة للعام القادم 2009 تسمى بحق ميزانية المواطن باعتبار تركيزها على توفير فرص العمل وعلى التعليم بشكل رئيسي وتوفير سبل الحياة الكريمة والعيش الرغيد واستغلال إيرادات وفوائض الدولة لتصل له بشكل مباشر عبر مئات البرامج الإنفاقية التي تم اعتمادها كما أنها تستسيج بنقل المملكة إلى مرحلة اقتصادية واجتماعية متقدمة من خلال استغلال انخفاض التكاليف من جهة والاستفادة من الفوائض المحققة بفضل حكمة خادم الحرمين الشريفين ببناء قوة مالية جبارة. من جهة أخرى كل ميزانية وأنتم بخير.

www.assaudia.com